

الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتونس قبيل الاحتلال الفرنسي

أ. يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة

كلية التربية أبو عيسى / جامعة الزاوية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة عن الأوضاع التي مرت على تونس قبل دخولها تحت الحماية الفرنسية الأوضاع الاجتماعية: اتسم المجتمع التونسي قبيل الاحتلال بالتفاوت الاجتماعي الكبير حيث النخبة الحاكمة وكبار الموظفين والاعيان تتمتع بثروة ونفوذ كبيرين، بينما عانى الشواذ الأعظم من السكان من ظروف معيشة صعبة، وكانت نسبة الفقر والبطالة مرتفعة خاصة في المناطق الريفية أما يخص التعليم فكان نسبة المتعلمين منخفضة وتركز بشكل أساسي على النخبة. الأوضاع السياسية: كانت تونس تحت الحكم العثماني من عام 1574م، لكنها تمتعت بحكم ذاتي شبه كامل، وكانت السلطة المركزية ضعيفة بسبب الصراعات بين مختلف الفصائل داخل العائلة الحاكمة، كما كان لدخل الأجنبي الشؤون التونسية له تأثير على صانعين القرار خاصة من قبل فرنسا وإيطاليا. الأوضاع الاقتصادية: كانت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي مثل الزيتون، ازدادت التجارة مع الدول الأوروبية، مما أدى إلى تحسن الاقتصاد التونسي في بعض الأوقات، لكن في أوقات كثيرة عانت تونس من الجفاف بسبب قلة سقوط الأمطار في عدد سنوات وأيضاً عانت تونس من الأزمات بسبب تراكم الديون وتزايد التأثير الأجنبي، وساهمت كل هذه الظروف بسرعة فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م .

الكلمات المفتاحية : (الأوضاع الاجتماعية ، الأوضاع السياسية ، الأوضاع الاقتصادية)

Summary :

This study deals with the conditions that passed over Tunisia before its entry under French protection Social conditions: before the occupation, Tunisian society was characterized by great social inequality, where the ruling elite, senior officials and notables enjoyed great wealth and influence, while the majority of the population suffered from difficult living conditions, poverty and unemployment were high, especially in rural areas, as for education, the percentage of educated people was low and focused mainly on the elite. Political situation: Tunisia was under Ottoman rule from 1574, but it enjoyed almost complete autonomy , and the central authority was weak due to conflicts between various factions within the ruling family, and the foreign income in Tunisian affairs had an impact on decision-makers, especially by France and Italy . Economic conditions: agriculture was the main economic activity, such as olives, trade increased with European countries, which led to the improvement of the Tunisian economy at some times, but many times Tunisia suffered from drought due to the lack of rainfall in a number of years and also Tunisia suffered from crises due to the accumulation of debts and increasing foreign influence, and all

these conditions contributed to the rapid imposition of French protection on Tunisia in 1881 . Keywords: (social conditions, political conditions, economic conditions

المقدمة:

1- الخلفية التاريخية

كانت تونس تحت الحكم العثماني من عام 1574-1881م لأكثر من 300 عام وخلال هذه الفترة تمتعت بحكم شبه ذاتي كامل، لكنها ظلت تحت السيادة العثمانية، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سعت الإمبراطورية العثمانية ومنها تونس إلى تحديث دولتها وإصلاح مؤسساتها، لكن مع مرور الوقت زاد التدخل الأجنبي في الشؤون التونسية خاصة من قبل فرنسا وإيطاليا.

2 – أهمية الموضوع:

تمكن أهمية هذه الدراسة معرفة الفترة المفصلية التي سبقت إعلان الحماية الفرنسية عام 1881م نقطة تحول هامة في تاريخ تونس، حيث شهدت البلاد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى فقدانها استقلالها الأخيرة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

فهم جذور الاستعمار وتتيح معرفة أسباب وخلفيات الاستعمار الفرنسي لتونس والعوامل التي ساهمت في سقوطها تحت السيطرة الأجنبية من فساد وعدم الاستقرار السياسي.

إشكالية الدراسة:

تعد دراسة الأوضاع تونس قبيل إعلان الحماية الفرنسية عام 1881م موضوعاً معقداً وذلك لعدة أسباب:

– تعدد الروايات والمصادر:

- تتوفر العديد من الروايات والمصادر حول هذه الفترة لكنها تختلف في وجهة نظرها وتقييمها للأحداث.
- بغض هذه المصادر مكتوبة من قبل مؤرخين تونسيين، بينما البعض الآخر من مؤرخين فرنسيين أو أوروبيين آخرون.
- قد يكون بعض المؤرخين متحيزين في تقييمهم للأحداث سواء بشكل مقصود أو غير مقصود.
- قد يؤدي ذلك إلى تخريف الصورة الحقيقة للأحداث أو إلى تفسيرها بشكل خاطئ.

– غياب المعلومات:

- لاتزال بعض المعلومات حول هذه الفترة مفقودة أو غير مكتملة.
- يمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات في السياق الكامل للأحداث.

فرضية الدراسة:

إن سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية عام 1881م كان نتاجاً لتفاعل معقد بين العوامل الداخلية وخارجية

أهداف الدراسة:

-فهم التاريخ التونسي:

* تساهم دراسة هذه الفترة في فهم مسار التاريخ التونسي بشكل أفضل وتحديد العوامل التي ساهمت في تشكل هوية البلاد وثقافتها .

* تمكن من فهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تونس خلال هذه الفترة وتأثيرها على مسار الأحداث اللاحقة .

* تساعد دراسة هذه الفترة على تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى سقوط تونس تحت الاحتلال الفرنسي عام 1881م .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكاني على تونس والزمني النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المناهج المستعملة بالدراسة :

استخدام المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على جمع المصادر الأولية والثانوية عن تونس خلال الفترة المذكورة .

-تقسيمات الدراسة:

- المبحث الأول : الأوضاع الاجتماعية
- المبحث الثاني : الأوضاع السياسية
- المبحث الثالث : الأوضاع الاقتصادية

المبحث الأول : الأوضاع الاجتماعية :

إن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية بتونس من خلال القرن التاسع عشر يقودنا إلى البحث في تلك العلاقات الاجتماعية التي تكونت عبر مراحل التاريخ التي مر به تونس ونتج عن هذا التنوع ظهر شرائح مختلفة بالمدن والريف وعلاقتها مع السلطة الحاكمة المختلفة التي شاهدها تونس عبر تاريخها .

- السكان

أن تنوع الحضارات التي مر على تونس نتج عنه جماعات وعناصر عرقية مختلفة من السكان الأصليين ومجموعة من الوافدين من تجار ومهاجرين وفاتحين الذين تكيفوا وسط هذا المجال الجغرافي المعني بالدراسة⁽¹⁾، كان المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات عبارة عن مزيج من السكان تمثلوا في كل من العرب من البدو أشباه البدو والبربر ، الأتراك ، الزنوج إضافة إلى اليهود الأندلسيين والأوروبيين ، بالنسبة إلى البدو وأشباه البدو فقد كانوا يعيشون ضمن قبائل متفرقة ، غير أن هذه القبائل ضعفت كثيراً منذ هيمنة الدولة العثمانية على تونس ليزداد ضعفهم أكثر بعد الاختراق الرأسمالي الأوروبي للبلاد في القرن التاسع عشر⁽²⁾ رغم خشونة طباع هذه القبائل وميلها إلى العنف إلا أنها تعد قبائل متطورة على نظيراتها من دول الجوار مثل الجزائر وليبيا والمغرب الأقصى حيث ورث الكثير من الحضارات الراقية التي تعاقبت على تونس⁽³⁾

- تركيب المجتمع التونسي حسب الأجناس :

1 - البربر : تختلف الروايات التاريخية حول أصل نسب البربر ، فمنهم من أرجع نسبهم إلى بقايا ولد حام بن نوح عليه السلام ، ومنهم من أرجع نسبهم إلى عرب حمير باليمن ، ومنهم من أرجعهم إلى ولد كنعان بن حام بن نوح ، وانه لما قتل ملكهم جالوت على يد داود عليه السلام تفرق بنو كنعان قاصدين شمال إفريقيا وسكنوا هذه القبائل البلاد وسموا بالبربر⁽⁴⁾، وقد عاشت هذه القبائل في الجبال والغابات الشاسعة مستقلة معتمدة على الزراعة ، وينتقلون بمواشيهم⁽⁵⁾ ، لم يخلد التاريخ أثر عظيم لأمم البربر التي كانت تقطن بلاد إفريقيا قبل قدوم الفينيقيين ، سوى أننا نعلم أنهم كانوا قبائل منتشرة في البلاد لا حضارة لهم ، وأول من عرف البربر هم قدماء المصريين في زمان الفراعنة وكانوا يعرفونهم باسم "الليبو" المشتق من نعت بلادهم "ليبيا" وذلك أن البربر كانوا في سنين الجذب يشنون الغارة على ساحات وادي النيل الخصبة و اقتبسوا منها بعض أسباب الحضارة وشيئا من العقائد الدينية والتقاليد التي انتشرت من هنالك إلى الشمال الافريقي بأسره ، للبربر لغة خاصة تعرف بالبربرية "الامازيغية" أو " الشلحة " يزال يتكلم بها جانب

كبير في الجزائر والمغرب وليبيا ولهجات مختلفة ، أما في البلاد التونسية فلم يبق لها أثر إلا في بعض الجهات الجنوبية مثل جزيرة جربة أو نواحي مطماطة وتطاوين وهي لغة تخاطب و لا تكتب إذ ليس لها حروف مستعملة الآن⁽⁶⁾

2 - العرب : دخل العنصر العربي إلى تونس مع الفتوحات بلدان شمال إفريقيا في صورة جيوش فاتحة حتى استقر رجال هذه الجيوش في نواحي المغرب العربي كله بعد الفتح ولحقت بهم جماعات أخرى من الجند والمهاجرين العرب مع استمرار عملية الفتح ومع الدولة الأموية والعباسية⁽⁷⁾ ، ولكن مع ظهور الدولة الفاطمية على المسرح منطقة شمال إفريقيا ، ومنها تونس انخفضت هجرات من المشرق العربي (296-362 / 908-973م) بسبب التشيع التي اعتمدها في القيروان وتبدل مذهب أهل البلد ، واجبار الناس على مذهبهم ، كل هذا جعل يهبط من عزائم العرب عن المجيء لإفريقية لأن ذلك يسهل عليهم نشر بدعهم بين السكان وأغلبهم من البربر حديثي الإسلام ، فكان البرابرة يدخلون بكثرة في مذهب أهل الشيعة لأنهم لا يميزون بين العقيدة السنية وبين غيرها⁽⁸⁾ ، ويمكن القول أن أكبر تدفق من عرب المشرق كان في القرن الخامس الهجري عندما قامت قبائل بني هلال وبني سليم بغزو شمال إفريقيا ومنها تونس ، فيذكر أن عدد افراد بني هلال وبني سليم ومن التحق معهم إلى إفريقيا بلغ ما يقارب أربعمئة ألف نسمة من ضمنهم النساء والأطفال ، ومع هذه الهجرات تغيرت وجه المنطقة من ناحية الدين واللغة⁽⁹⁾

3 - الزنوج : هم جماعة من السكان يعرفون من لونهم الأسود تواجد الزنوج في تونس منذ العصور القديمة ، وقدموا من خلال موجات هجرات مختلفة من شبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر ومن بلاد النوبة ، من غرب إفريقيا عبر الصحراء⁽¹⁰⁾ ، ومع ظهور تجارة الرقيق في القرن 16 إلى القرن 19 جلبوا من إفريقيا ، وقد ساهم النخاسين أي تجار العبيد حملوا إلى تونس ، وباعوهم في أسواق الرقيق وتم استخدامهم عمال بالحصّة في المزارع ، وكان أسعار العبيد مرتبط بدرجة التعليم المهارة والتربية ، كما ثمن الذكر أعلى من ثمن الأنثى⁽¹¹⁾ إلا أن حالتهم الاجتماعية في تونس كانت أفضل وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع العربي التونسي الإسلامي لأن الإسلام يساوي بين العبد وسيد ما دام كلاهم مسلمين ، وهذا لا يعني عدم وجود العبودية مطلقة داخل تونس⁽¹²⁾ ، ويتواجد الاغالبية الزنوج الآن بالجنوب التونسي مثل مدينة قابس وجزيرة جربة و واحة نفطة وبعض المدن الساحلية مثل سوسة والمنستير⁽¹³⁾

4 - الأندلسيون : بعد سقوط غرناطة عام 1492م آخر معاقل المسلمين بالأندلس على يد الملوك الكاثوليك الذين أصدروا المرسوم الحمراء يجبر المسلمين اعتناق المسيحية أو مغادرة البلاد ، مما أدى إلى هجرة جماعية للمسلمين الأندلسيين المعروفين أيضا باسم الموريسكيين إلى شمال إفريقيا ومع بداية عام 1502م وصول اول الهجرات على السواحل التونسية⁽¹⁴⁾ وساهم الأندلسيون في تنمية الاقتصاد في تونس من خلال مهاراتهم في الزراعة والتجارة والصناعة والحرف⁽¹⁵⁾

5 - اليهود : يعد تاريخ تواجد اليهود في تونس قديم رغم ان المصادر التي بين أيدينا لم تذكر تاريخ محدد، لكن أحد الباحثين رجح تواجد اليهود في تونس أي منذ القرن الثاني الميلادي ، كما أن العثور على آثار يهودية في قرطاجنة ترجع إلى القرن السادس الميلادي هذا دليل على قدم تواجد اليهود⁽¹⁶⁾ ، و بعد الفتح الإسلامي لتونس عام 641 ميلادي تحسنت أوضاع اليهود بشكل كبير بعد تعرضهم اضطهاداً دينياً من قبل السلطات البيزنطية أدى ذلك إلى هجرة بعض اليهود إلى المغرب الأقصى والجزائر⁽¹⁷⁾ امتازت الجالية اليهودية بالتجارة داخل تونس حيث اختصوا بتجارة الذهب والفضة وما يتعلق بالمال التي يفر منها أغلب المسلمين لأسباب دينية⁽¹⁸⁾ ، وتمتع اليهود طول فترات حكم الدول الإسلامية التي مرت على تونس بالتسامح ومودة من جانب جيرانهم المسلمين ، وعرفت أحياء التي يعيش فيها اليهود باسم الحارات وكانوا يقيمون شعائرهم الدينية بدون أي مضايقة⁽¹⁹⁾ كان هناك تناقض بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية لأسباب

دينية وثقافة وخاصة الاقتصادية ومنها ممارسة أغنياء اليهود للريا حتى أن يهود تونس تقلدوا عدة مناصب وزارية في القرن التاسع عشر⁽²⁰⁾

6 – العثمانيين : شهدت تونس تواجداً عنصر التركي خلال فترة الحكم العثماني التي امتدت لأكثر من ثلاثة قرون ترك هذا التواجد بصمات عميقة على مختلف جوانب الحياة في تونس بما في ذلك التركيبة السكانية والثقافية واللغة⁽²¹⁾، ونجدها في النخبة الحاكمة ضمن كبار المسؤولين وأصحاب المناصب العليا في الإدارة العثمانية بتونس ، كما تواجدت أعداد كبيرة من الجنود وضباط الجيش الإنكشاري⁽²²⁾ ساهم العديد من الأتراك في مهن التجارة والحرف اليدوية ، مما ساهم في تنشيط الاقتصاد التونسي واندماج مع السكان المحليين مع مرور الزمن ، مما أدى إلى ظهور مزيج ثقافي وبرزت عائلات تونسية عريقة من أصول تركية لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية⁽²³⁾

7 – المماليك : كان هناك عنصر مهم من تركيبة السكانية ببلاد التونسية وهم الأرقاء البيض الذين ولدوا من عائلات في اليونان وجورجيا أو القوقاز وإيطاليا وغيرها ، بعد الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في أوروبا ، وقد تم شرائهم في إسطنبول من طرف الأتراك العثمانيين وهم في سن صغير⁽²⁴⁾ ، لكن في القرن التاسع عشر أصبح معظمهم المماليك قادة في الجيش العثماني بتونس وتمتعوا بمكانة مرموقة في الدولة حتى الأراضي الأكثر خصوبة بين أيديهم ، وصل إلى درجة وزراء لدى الباي مثل مصطفى خزنه دار ، وخير الدين باشا⁽²⁵⁾

المبحث الثاني : الأوضاع السياسية في تونس :

عندما نتحدث عن الأوضاع السياسية خلال القرن التاسع عشر بتونس التي أصبحت منذ عام 1574م ولاية عثمانية يحكمها باشا يوليه الخليفة من إسطنبول لمدة معينة⁽²⁶⁾ وعمل العثمانيون الحكام الجدد لتونس للسيطرة على المجال الجغرافي الموروث من الدولة الحفصيين وإخضاع الثورات والمعارضين لذلك الوجود بقي الوضع بين فترات استقرار وغير ذلك حتى عام 1705م⁽²⁷⁾ الذي ظهرت فيه الأسرة الحسينية على يد حسين بن علي باي التي تسلمت زمام حكم بتونس بنظام وراثي يتداول بين الذكور بحسب أكبر السن ضمن سلالة الحسين مؤسس الدولة وأصبحت تونس في هذه الفترة شبه دول مستقلة عن الدولة العثمانية ، كانوا يتبعونها شكلياً لأن الباي كان حر في قراراته فهو يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية وعقد المعاهدات مع الدولة الأجنبية دون الرجوع إلى إسطنبول⁽²⁸⁾، عندما اعتلاء "حمودة باشا" عام 1782م الذي تميز بقوة الشخصية وقدرته على الاستعانة برجال لهم كفاءة كبيرة في إدارة الدولة منهم يوسف صاحب طابع ، أيضاً بقائد الجيش سليمان كاهية الذي استطاع الوقوف ضد عدة اعتداءات منها اعتداء البندقية على بعض التجار التونسيين ، كذلك حملة محمد القرماني من إيالة طرابلس على جزيرة جربة التونسية سنة 1795م ولأجل ذلك أرسل جيش قوامه أربعين ألف مقاتل لاسترجاع الجزيرة⁽²⁹⁾ ، استغل الظروف التي تمر بها الإمبراطورية العثمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، مما مكن حمودة باشا من تدعيم الاستقلالية الفعلية للبلاد رغم تبعيتها الرسمية والشكلية للعثمانيين وأكبر دليل عن هذه الكلام تمثلت في حادثة العلم التونسي (الصنّجق) الذي دخلت سفينة الوزير يوسف صاحب الطابع إلى عاصمة الإمبراطورية العثمانية وبخصوص الموارد المالية التي اتبعها حمودة باشا فتمثلت في تكثيف النشاط القرصنة في البحر المتوسط وأصبح قطاعاً حيوياً يوفر موارد مالية وبشرية هامة⁽³⁰⁾

أما سياسة حمودة باشا مع الدول الأوروبية ، فكانت تقوم على التمييز بين الدول الأوروبية من حيث التجارة فتمثلت في فرض إتاوات ثقيلة على تجارة الدول الصغرى مثل هولاندا السويد أو الممالك الإيطالية مثل البندقية ، وتجاه الدول الأوروبية الكبرى فرنسا وبريطانيا حاول استمالهم و كثف من تصدير المواد الفلاحية التي كانت في حاجة إليها و لاسيما الحبوب التي باعها لها بأثمان مرتفعة ، ودعم في المقابل كبار

التجار المحليين وشمل التجديد مجالات متعدد منها التجارة الخارجية التي جعلت البلاد تشهد انتعاشه كبيرة لم تشهدها تونس مع بقية البايات الحسينيين ، إن مجمل هذه الإنجازات ، سيكون من أهم نتائجها تغيير نظرة المجتمع المحلي إلى الدولة التي تقوم على خدمة الأتراك بل إدماج المحليين في الأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية ، لعل ذلك كان من أسباب ظهور إرهابات شعور وطني لدى قسم كبير من المجتمع المحلي التونسي تمثل شعور الوطني خلال المشاركة في الدفاع عن الإيالة ضد اعتداء البندقية 1784-1792م سابقة الذكر ثم خلال الحرب ضد إيالة طرابلس عام 1794م ، مما دفع حمودة باشا إلى أخذ قرار بأن يكون حرس الحدود من جهة الشرق من المحليين دون غيرهم بداية من ذلك التاريخ ، أما الحادثة الثالثة والتي أظهرت انخراط المحليين في الدفاع عن بلادهم بدافع الوطنية على استقلالها ، فقد كانت عقب محاولة داي الجزائر السيطرة على تونس عام 1807م والتي كانت بالنسبة إلى المحليين حرب مقاومة ضد مغتصب وليس حرب دفاع على من في السلطة الحاكمة⁽³¹⁾ ، لكن بعد فترة شهدت تونس أوضاع متردية مع وفاة حمودة باشا عام 1814م ، وهذا ما أدى سوء تداول السلطة بين أفراد الأسرة الحسينية ، ومشاحنات بين الوزراء وصل إلى قتل أبرز وزير في عهد حمودة باشا يوسف صاحب طابع عام 1815م ، كما هناك حدث هام أثر على تونس بصورة مباشرة وهو احتلال فرنسا الجزائر عام 1830م⁽³²⁾ وشكلت هذه الحادثة مصدر قلق لدى الدولة العثمانية وحاولت استرجاع الجزائر عن طريق المفاوضات ، لكن قبلت محاولاتها فشل ، ولأجل أن لا تتكرر ما حدث في الجزائر أرادت أن تتخلص من الأسرة الحسينية في تونس لتكون على مقربة من الجزائر لتتابع أوضاعها ، إلا أن فرنسا عارضت ذلك بشدة⁽³³⁾ لعبت الظروف الدولية دوراً كبيراً في توجه السياسية الخارجية لتونس فخلال هذه الفترة تمت محاولة التوفيق بين اتجاهين متناقضين ويتمثلان في محاولة الحفاظ على الارتباط بالدولة العثمانية مع الاندفاع بقوة نحو فرنسا ، فمنذ عهد أحمد باي 1837م تميزت سياسة البايات بالابتعاد عن الدولة العثمانية والإبقاء على روابط شكلية فقط⁽³⁴⁾، حيث اكتفوا بذكر اسم السلطان في خطب الجمعة وضرب اسمه على النقود التونسية ، وفي حالة الحرب فان بايات تونس يبعثون فيالق عسكرية للباب العالي كما حدث في حرب القرم ، وبعث الهدايا للسلطان⁽³⁵⁾، وعمل المشير أحمد باي على توطيد استقلالية الإيالة تجاه الباب العالي وأكبر دليل على النزعة الاستقلالية عقد معاهدة لتنظيم العلاقات مع بلجيكا ، أما بقية المعاهدات التي عقدت القوى الغربية مثل اسبانيا والبرتغال فهي تجدد الشروط السابقة وتأخذ بعين المستجدات الدولية ، وتعد حتماً معاهدات غير متكافئة بحكم المستجدات الداخلية والعالمية ، وما أفرزته من تحولات عميقة فقدت على إثرها البلاد سيادتها بصفة تدريجية خصوصاً الهيمنة الفرنسية⁽³⁶⁾ كما أن الوضع القانوني للدولة التونسية والذي تميز بعدم الوضوح هل هي (إيالة ، ولاية ، مملكة مستقلة) قد أتاح للدول الغربية إمكانية التعامل معها بكل مرونة حسب مصالحها ، ويمكن اعتبار تعامل قناصل هذه الدول في التدخل في الشؤون الداخلية وسعيها لإضعاف دولة البايات⁽³⁷⁾ ، وأصبح هذا التدخل لأسباب عديدة منها أن القنصليات الغربية بتونس لإضعاف دولة البايات ، تمارس عليها ضغوطات خصوصاً مع حملة الإصلاح وقد ساعدها على ذلك الظرفية التاريخية العالمية المتسمة بالثورة الصناعية وبالتوسع الرأسمالي والبحث عن الأسواق ، وقد تزايد نفوذ القنصل الأوروبيين خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى أصبحوا يمثلون سلطة موازية لسلطة البايات⁽³⁸⁾ وشهد فترة حكم أحمد باي تدهور شامل لأوضاع البلاد في الداخل وتفاقم الأخطار الخارجية من العوامل التي حفزت ظهور بوادر حركة إصلاحه باشرها المشير الأول أحمد باي (1837-1855م) الذي عمل على إدخال إصلاحات على الجيش والدولة التونسية و محاولة أخذ مظاهر الحضارة الأوروبية و ساعياً إلى إبراز مظاهر استقلال البلاد التونسية حيال الدولة العثمانية⁽³⁹⁾ وعندما توالى محمد باي 1855-1859م بعد وفاة المشير أحمد باي الذي أتم فترة حكمه بنزعة استقلالية وكان محمد باي محافظاً وتميز بتوجهه من الحضارة الغربية⁽⁴⁰⁾ ازداد الضغوط من الدول

الأوروبية خصوصاً فرنسا وبريطانيا بشأن إصدار ما يعرف بقانون عهد الأمان في 10 سبتمبر 1857م الذي تضمن أحد عشر بندا ستة منها تهمة مباشرة تدعيم المصالح الأوروبية بالإيالة ، وكان محمد باي قد أعلن في عهد الأمان إحداث محاكم تجارية مختلفة مختلطة تفصل في النزاعات بين التونسيين والأوروبيين على حد سواء وفي نفس الوقت صرح بأنه من حق الأجانب شراء العقارات في البلاد كل المهن بها ، حيث تعاضم التسرب الرأسمالي الأوروبي وتدافعت هذه القوى إلى إبرام اتفاقيات دبلوماسية تمكنها من التمتع ببنود هذا إصلاح⁽⁴¹⁾، ولكن مع بداية عام 1860م شهدت تونس مرحلة فاصلة من تاريخ الإدارة المركزية التونسية من حيث إصلاحات أبرزها تكوين الوزارة الكبرى و وزارات أخرى و إصدار الجريدة الرسمية للدولة اسمها " الرائد التونسي" إنشاء المطبعة الرسمية ، وعشرات من الكتب الثقافية والدينية والإدارية وكذلك إرساء أول ميزانية للدولة بالمفهوم العصري⁽⁴²⁾ ، وبعد وفاة محمد باي تولى مقاليد الحكم الإيالة التونسية أخيه محمد الصادق باي 1859-1882م وكان آخر باي قبل إعلان الحماية الفرنسية ، فحاول تنظيم الوزارة الداخلية وأعاد فتح المدرسة العسكرية وفي أبريل 1861م طبق أول دستور للبلاد يشبه " عهد الأمان " يتضمن 114 مادة تقوم على الفصل على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية⁽⁴³⁾ وكان أول دستور في العالم العربي الإسلامي قاطبة وضع حد للاستبداد السياسي التي كانت تعاني منها تونس ، وهكذا تحول التونسيون بفضل هذا الدستور⁽⁴⁴⁾

ولكن ما أفسد توجهه محمد الصادق الإصلاحي هو احاطته بمجموعة من المغامرين العابثين بمصلحة البلاد المهتمين بأحوالهم الشخصية لا غير من أمثال الوزير أول مصطفى خزندار* أكبر صانع للقروض التونسية الذي استغل ميل الباي إليه ، فبدا يتصرف بحرية ، ويؤمن الأموال لحسابه الشخصي⁽⁴⁵⁾ وكان يلجا إلى فرنسا وتجار اليهود التي كانت تتعامل بالربا ، وبسبب الإسراف الحاشية الحاكمة اتسعت الهوة من جديد بين العائلة الحاكمة وأهالي البلاد ، استفحلت الأزمة المالية وضاعت على باي عمد إلى مضاعفة ضريبته الإعانة فارتفعت من 36 إلى 72 ريالا في سبتمبر عام 1863م رغم اعتراض بعض المحططين منه من فعل ذلك ، لكن الباي أصر على مضاعفتها وكانت سبب في اندلع الثورات في عموم تونس بلغت ذروتها عام 1864⁽⁴⁶⁾ تحت قيادة علي بن غدام الذي لقب " باي الشعب " التي اشتعلت في عموم تونس ضد سياسته الضريبية وإصلاحاته⁽⁴⁷⁾ بالإضافة إلى الإسراف في النفقات الحكومية وبين الحاشية التي تتجاوز إمكانيات البلاد التي كانت معتمدة على الاقتراض من الدولة الأوروبية واليهود وفرض الضرائب التي كانت الشرار الثورة عام 1864م وهروب وزير المالية (محمود بن عياد)* بأموال الدولة التونسية وكل هذه الأسباب عجل من إفلاس الدولة تدهور الأوضاع الاقتصادية كانت سبب في مرض الباي وأصيب بشلل نصفي ظل يعاني منه إلى آخر أيامه في حين ظلت البلاد التونسية تعاني من تبعات الفضيحة المالية التي فتحت الباب على مصراعيه أمام فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية عام 1881م⁽⁴⁸⁾

في نهاية هذا المبحث يمكن القول إن عاشت البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر نواع من نزعة استقلالية عن الإمبراطورية العثمانية ، كما تميز القرن التاسع عشر بضعف مركزية السلطة حيث تزايد نفوذ الأعيان والوجهاء في مختلف جهات البلاد ، أدى ذلك إلى تراجع سيطرة الحكومة المركزية على مقدرات الدولة وصعوبة فرض سياستها على كامل الأراضي التونسية ، كما تعرضت تونس في هذا القرن اعتداءات من جرائها مثل إيالة الجزائر و إيالة طرابلس وأيضاً تعرضت خلال هذه الفترة لتأثيرات خارجية قوية خاصة فرنسا وإيطاليا وبريطانيا تدخلت تلك الدولة في الشؤون الداخلية لتونس ومارست ضغطاً على الحكومة لتقديم تنازلات ، كما عانت تونس من أزمات اقتصادية متكررة بسبب عوامل مثل سوء الإدارة والفساد والكوارث الطبيعية .

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في تونس:

من المعروف أن الاقتصاد التونسي خلال العهد العثماني اعتمد على عدة مجالات مختلفة من حيث طبيعتها، ولعل أبرزها اشتمل عليه الاقتصاد في هذه الفترة كل من الزراعة والتجارة والصناعة أولاً: **الزراعة والرعي**: شكلت الزراعة قطاع أساسي في حياة الاقتصادية في تونس منذ القدم إذ كانت تسمى تونس في عصر الروماني بمخازن وربما لما كانت تزرع به من خيرات ومنتجات زراعية وحيوانية وفرت العمل والمعيشة لغالبية السكان⁽⁴⁹⁾ تنوعت المحاصيل الزراعية وشملت الحبوب (القمح والشعير) والزيتون والفواكه (التمر والعنب) والخضروات ويقدر ما بين مليونين وثلاثة ملايين قنطار تقريباً في الفترة الممتدة من 1814 – 1837م ويتركز معظم إنتاج إيالة في الجهة الشمالية و الشرقية من بسبب وفرة الأراضي الخصبة ونسبة سقوط الأمطار تكون أفض عن الجنوب فجزيرة جربة بها خصوبة جيدة ، أما النجيل يتمركز في واحات الجنوب مثل واحات الجريد ، وكان فضل لأندلسيين في إدخال تغيرات أذ جلبوا معهم العديد من الزراعات مثل الطماطم ، البطاطا وبعض أنواع الخضار⁽⁵⁰⁾

وخلاصة القول أن الزراعة كانت قائمة على زراعة الحبوب مثل القمح والشعير ، ظلت التقنيات الزراعية قديمة تقليدية ذات مردود منخفض يعتمد في الري على سقوط الأمطار، كما تعرضت الزراعة لبعض التحديات مثل الجفاف والفيضانات والآفات ، وكان العامل في الأرض لدى الفلاح يسمى (بالخماس) * ، حيث كانت مهامه منحصرة في الحراثة والبذر والحصاد والدرس وكل ما يخص زراعة الأرض، وسيطر كبار الملاك مساحات شاسعة من الأراضي ،أيضاً تكون ملكية لصالح الدولة وهي الأراضي التابعة للدولة والتي تسمى بالغزل ، وغالباً تصدر من القبائل الثائرة

أو الأراضي البعيدة عن التجمعات السكانية، وكان للحكام الحق في التصرف فيها، وكذلك أراضي الوقف تلك الأراضي قام أهل الخير بتبرع بها من أجل بناء الجوامع والمدارس ودور الأيتام.⁽⁵¹⁾

التربية الماشية:

لعبت تربية الماشية دوراً هاماً في الاقتصاد التونسي خلال القرن التاسع عشر وقد مارسه السكان والقبائل المتنقلة وشبه المتنقلة في داخل الإيالة التونسية والذي ساهم بشكل كبير في توفير اللحوم ومنتجات الالبان والصوف والجلود للكثير من الصناعات، وكان هناك نوعان من التربية الرعوية الأكثر شيوعاً حيث كانت ترعى في المراعي الطبيعية، والتربية المستقرة كانت تمارس في المناطق التي تفتقر إلى المراعي الكافية حيث كانت الماشية تربي في الحظائر وتغذي على الأعلاف⁽⁵²⁾

ثانياً : الصناعة: ارتبط انتعاش النشاط الاقتصادي خلال هذه العهد بعدة مقومات منها تنوع في السكان والانفتاح على الخارج مثلما حدث عندما هاجروا العداد كبيرة من الأندلسيون إلى تونس وأضافوا صقل وأحياء الصناعة بالحرفة من خلال توظيف مهاراتهم آلياتهم ، ونقل ثقافتهم وأفكارهم ، وأصبحت مع الزمن جزءاً من الموروث التونسي⁽⁵³⁾ ، من أقدم الصناعات القائمة في تونس الزيت والصابون والخزف والصباغة ونسج القطن والحريز وصناعة الشاشية وصناعة السجاد وكذلك صناعة المناحل ودبغ الجلود وصناعة الأحذية والآلات القاطعة والمصنوعات المعدنية والحجرية والخشبية أما صناعة القصدير فيحتكرها اليهود⁽⁵⁴⁾ اختصت كل مدينة تونسية بالصناعات وكانت أسواق متخصصة كسوق الشاشية وسوق الذهب وسوق الحريز والخزف وغيرها من المنتجات⁽⁵⁵⁾ إلا أن الصناعات التونسية تتأثر بعوامل الداخلية حيث تعرضت الإيالة التونسية أكثر من مرة إلى القحط والجفاف الذي أثر على مختلف أوجه الحياة ومنها الصناعة كما تعرضت إلى تفشي مرض الطاعون خلال عام 1818م وانتشر في معظم أرجاء الإيالة التونسية ودام حوالي عامان ، وقد تسبب عنه انخفاض نسبة السكان وتعطيل النشاط الاقتصادي.⁽⁵⁶⁾

عندما توالى أحمد باشا مقاليد الحكم على إيالة التونسية عام 1837م كان متأثر بالثورة الصناعية التي غزت أوروبا وخاصة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا باعتبارها التقدم والرقى ، فحاول محاكاة هذه النهضة ومحاولة اقتباس بعض جوانبها مثل تطوير دعائم التطور العمران في مختلف النواحي السياسية والعسكرية والثقافية وحتى الاجتماعية⁽⁵⁷⁾ الصناعات الجلدية والنسيج ، كما سعى إلى تطوير المصانع الحربية التي سبق أن أسسها سلفه حمودة باشا إلا أن عدم وجود يد عاملة مدربة والضائقة المالية التي تعاني بها الخزينة الإيالة كان أثر في هذه المشاريع الإصلاحية التونسي وشموله لمختلف الميادين⁽⁵⁸⁾ غير أن تلك الإصلاحات لم تأتي بنتائج المرجوة رغم وجود نوايا حسنة من كثير من المستشارون والتجار والأهالي وحتى من بعض التجار الأوروبية إلا أن الباي البالغ في الصرف بلا حساب على شراء مواد أوروبية بأسعار مرتفعة لا تتماشى مع وضع الخزينة الإيالة ، ومثل بناء قصر شبيه بقصر فرساي في فرنسا ، وقد كلف بناء هذه القصر و ملحقاته أموالا طائلة⁽⁵⁹⁾ ومع التنافس الاقتصادي بين الدول الكبرى على تونس بين فرنسا وإيطاليا ورغبت كل منها احتلالها⁽⁶⁰⁾ والضعف الذي تعرضت لها الباي والطبقة الحاكمة من أجل فتح تونس على للمنتوجات والتجار الأوروبية ، مما سبب تدهور الصناعة التونسية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة الصناعات الأوروبية ومن هذه المنتوجات صناعة النسيج وهي مصدر رزق أساسي للكثير من السكان تونس ، فعندما دخلت المنسوجات الأوروبية التي تعمل ببخار وتنتج إنتاجاً كثيفاً ، عكس على الصناعة التونسية التي تتم بالآلات القديمة ، مما أدى إلى انخفاض إنتاجه وسعره⁽⁶¹⁾

كما أن انفتاح البلاد على المنتوجات والأفكار والتجار والماليين الأوروبيين قد نتج عنه صعوبات مالية لا قدرة الإيالة التونسية على مواجهتها بعد خسرانها مورد مهم يتمثل في الجهاد البحري بعد الضغوطات التي مارسه الدول الأوروبية على الباي على الغاء هذه الجهاد، وهذا انعكس سلباً على الإيالة مما جعلها تلجأ إلى وسائل أخرى من أجل توفير الأموال⁽⁶²⁾

فاضطرت الحكومة لفرض الضرائب على الصادرات والواردات من أجل سد عجز في ميزانيتها ، مما ادخل البلاد في فوضى عارمة سياسية ومالية واجتماعية سببها القروض والضرائب التي فرضت على السكان لتسديدها مثلما حدث في ثورة بن غدام سنة 1864م التي كادت أن تعصف بالنظام البايات نفسه⁽⁶³⁾ ، و ما إن جاءت سنة 1866م أصبحت غير قادرة على بوفاء بالتزاماتها المالية من تسديد ديونها ومصروفات الإيالة ككل ، مما دفع الباي إلى طرد خزندار واستبداله بخير الدين باشا في الوزارة إلا أن ذلك لم يمنع الدول الأوروبية خصوصاً فرنسا من الاستيلاء على مالية الإيالة التونسية تحت ذريعة عجز الدولة التونسية على تسديد الديون وانتهى الأمر بتأسيس لجنة مالية دولية تحت رئاسة خير الدين باشا سنة 1869م التي تعتبر بداية الوصاية على تونس⁽⁶⁴⁾

ومع هذه الظروف التي كان سببها سياسة الباي والوزير خزندار والضغوطات الأوروبية كان الظروف الطبيعية دور في الحالة الاقتصادية لإيالة التونسية حيث تعرضت لعدد من كوارث الطبيعية منها تعرضها إلى وباء الكوليرا سنة 1850م ما أدى إلى موت الكثير من السكان ، وانتقل إلى باردو حيث أصيب معظم الجنود والعساكر بالوباء ثم تفشى في العاصمة تونس ، ونتج عنه ضرر كبير بالإيالة على مختلف الأصعدة منها الاجتماعية والاقتصادية⁽⁶⁵⁾ ، مما زاد من انتشار الفقر فعمت السرقات في الأسواق أضطر السكان إلى أن يحرسوا أنفسهم بأنفسهم وتردى وضع السياسي وعودة الصراعات القبلية ، وقد بلغت من السوء أن هاجر البدو ضاربين في عرض الصحراء إلى الواحات حتي أضطر البعض إلى وصول إلى إيالة طرابلس والجزائر⁽⁶⁶⁾

ثم في عام 1867م تعرضت الإيالة لوباء الكوليرا من جديد، وظهر هذه المرة في شوارع تونس العاصمة وخاصة بين أفراد الجالية اليهودية ثم أنتشر في باقي أرجاء المدينة ، وأصيب به عدد كبير من

الجنود والضباط ، وساهم في زيادة سوء الأمر احتباس المطر و انتشار الجفاف والقحط مما أدى تدنى المحصول الزراعية ونفوق العدا كبرية من المواشي لعدم توفر المراعي الخصبة⁽⁶⁷⁾

ثم ابتليت الإيالة بوباء آخر عرف باسم الحمى التيفوسية في العام التالي 1868م فكثر أعداد الموتى وزاد من الأمر سوء انتقال الأهالي مناطق الريفية نحو العاصمة بسبب جفاف أراضيهم لعدم هطول امطار لسنوات ، مما ساعد ذلك على اتساع دائرة المرض بين السكان لسكنهم في أماكن غير صحية⁽⁶⁸⁾ ، ومع هذه الظروف التي بلغت بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية حدتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد تضافرت الأوبئة والجوائح الطبيعية مع النهب والاستبداد الابتزاز الضريبي لتضيع حياة الناس على الناس على شفا مأساة عميقة⁽⁶⁹⁾

من خلال القاء نظرة على واقع الاقتصادي والمالي المزري لتونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي يدرك خطورة المستوى الذي انتهى إليه جزاء تلك الإصلاحات غير المدروسة ذات التوجه أجنبية والتي ساهمت في فقدان السيادة التونسية خاصة بعد تشكيل اللجنة المالية الدولية تحت إشراف الدولة الأوروبية الثلاث بريطانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا والتي بدورها اتخذت منها غطاء للصراع الديبلوماسي والاقتصادي بغرض الاستيلاء على المملكة التونسية الذي انتهى لصالح فرنسا بتأييد ألماني ، وتنازل بريطانيا غدة مؤتمر برلين في عام 1878م فما كان من إلا أن تذرعت بوقوع بعض المناوشات بين القبائل الشرق الجزائر و قبائل بني خمير التونسية لتشن حملة عسكرية على المملكة بداية من 24 أبريل 1881م انتهت بتوقيع معاهدة باردو⁽⁷⁰⁾

الخاتمة:

شهدت تونس قبيل إعلان الحماية الفرنسية عام 1881م فترة من التغيرات والتحديات الفرنسية على كافة الأصعدة وخلفت هذه الفترة تداعيات عميقة على مسار تاريخ البلاد.

على مستوى الاجتماعي: شهد المجتمع التونسي تغيرات اجتماعية عميقة مثل انتشار الفقر والبطالة والتمييز الطبقي، وظهور طبقة جديدة من المثقفين والبرجوازية وتزايد نفوذ الطبقة الأرستقراطية

على مستوى السياسي: عانت تونس خلال هذه الفترة من ضعف في السلطة المركزية، وصراعات داخلية بين العائلة الحاكمة، وتزايد نفوذ القوى الأجنبية.

على مستوى الاقتصادي: واجهت تونس أزمة اقتصادية خانقة تمثلت في تراكم الديون الخارجية، وتراجع الصادرات، انتشار الفقر والبطالة.

المصادر والمراجع :

- 1 - محمد حسن جوهر ، تونس - شعوب العالم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1961، ص 55.
- 2 - خليفة . الشاطر ، وآخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3، مكتبة الجامعة ، تونس ، 2005، ص5
- 3 - ليلي بلحاج ، عبير حابي ، الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883) رسالة ماجستير ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، 2016، ص25.
- 4 - اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، 164/1 ، القلقشندي ، ابي العباس أحمد ، الجمان في التعرف بقبائل عرب الزمان ، تح إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، 1982، ص168
- 5 - المنصف التايب ، المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني ، مجلة رواند ، ع4، جامعة منوبة ، 1998، ص34.
- 6 - عبد الوهاب حسن حسيني ، خلاصة تاريخ تونس ، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي ، دار الجنوب للنشر تونس ، تونس ، 2001، ص 15.

- 7 - ابن وردان ، تاريخ مملكة الأغالية ، تح محمد زينهم . محمد عزت ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1988 ، ص133.
- 8 - مجمد بن الخوجة ، صفحات من تاريخ تونس ، تح حمادي الساحلي ، الجيلاني الحاج يحيى ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986 ، ص224
- 9 - أحمد ابن عامر ، تونس عبر التاريخ ، ط1 ، مكتبة النجاح ، تونس ، 1960 ، ص157.
- 10 - عبدالكريم عزيز ، نضال شعب أبي - تونس 1881 - 1956 ، مركز النشر الجامعي ، 2001م ، ص15.
- 11 - محمد حسن جوهر ، تونس ، مرجع سابق ، ص 79- 80 .
- 12 - مجموعة مؤلفين ، تونس عبر التاريخ ، ج1 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 2008 ، ص7 .
- 13 - محمد حسن جوهر ، تونس ، مرجع سابق ، ص 80.
- 14 - محمد رزوق ، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرن 16-17 ، ط3 ، دار إفريقيا الشرق ، المغرب ، 1998 ، ص85.
- 15 - حماوي بوفلجة ، محمد عبلاوي ، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس (1881-1956م) ، رسالة ماجستير ، جامعة أحمد دراية ، الجزائر ، السنة الجامعة 2019 / 2020م ، ص24.
- 16 - عبدالرحمن بشير ، اليهود في المغرب العربي ، ط1 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر ، 2001 ، ص43.
- 17 - رضا بن رجب ، ، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857) تق : عبد الحميد الأرقش ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2010 ، ص58.
- 18 - ليلي بلحاج ، عبيرحابي ، الأزمة المالية في تونس وانعكاسها على الوضع السياسي (1859-1883م) مرجع سابق ، ص27.
- 19 - سليمان مصطفى زبيس ، بين الآثار الإسلامية في تونس ، منشورات دار الثقافة ، تونس ، 1963 ، ص37.
- 20 - محمد حسن جوهر ، تونس ، مرجع سابق ، ص58.
- 21 - مؤلف مجهول ، تطور هيكل الإدارة المركزية التونسية (1860-1956) الأرشيف الوطني التونسي ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ، 2005 ، ص15.
- 22 - محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، ص69.
- 23 - محمد مقصودة ، أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس ، وليبيا ، خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين ، رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية ، 2019 ، ص51-55.
- 24 - محمود عبدالمولى ، المدرسة الحربية بباردو ، ط1 ، تونس ، 2003 ، ص26.
- 25 - علي المحجوبي ، ما يجب أن تعرف عن أنتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، ترجمة : عمر بن ضو وآخرون ، سراس للنشر ، تونس ، 1986 ، ص18.
- 26 - محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، ص68.
- 27 - ناهد إبراهيم دسوقي ، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص10.

- 28- ليلي بلحاج ، عبيد حابي ، الأزمة في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883م) مرجع سابق ، ص17.
- 29 - كريم بن يدر ، قراءة في تاريخية الدولة المدينة في تونس (القرن السابع - النصف الثاني من القرن التاسع عشر) الجزء الأول ، أرشيف -تاريخ العدد الثاني والثالث ، منشورات الأرشيف الوطني التونسي ، تونس ، ص60-61.
- 30- رشاد الإمام ، سياسة حمودة باشا (1782-1814م) مطبعة تونس ، تونس ، 1980 ، ص424،
- 31- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، ص94.
- 32- محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني ، ج 1 ، بيروت ، 2000م ، ص517
- 33- بلعيث الشيباني ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 - 1882م) ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، صفاقس ، 1995 ، ص65-66.
- 35- ليلي بلحاج ، عبيد حابي ، الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883م) ، مرجع سابق ، ص18.
- 36- المهدي جراد ، كراسات الأرشيف - معاهدات واتفاقيات دبلوماسية بين البلاد التونسية والقوى الغربية خلال القرن التاسع عشر ، منشورات الأرشيف الوطني التونسي ، تونس ، 2012م ، ص11.
- 37- إيناس شرف الدين ، تدخل القناصل الفرنسيين في الشأن اليهودي بتونس خلال القرن التاسع عشر ، أرشيف -تاريخ ، ع2-3 ، الأرشيف الوطني ، تونس ، 2016م ، ص78.
- 38- الهادي جلاب ، حول النشاط القنصلي الأوروبي بتونس (1857-1881م) ، العدد 127 ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة الرابعة والثلاثون ، تونس ، 2007م ، ص1.
- 39- الصحراوي قمعون ، حركة الإصلاح والتحديث في تونس ، برق للنشر والتوزيع ، تونس ، 2012م ، ص14.
- 40 - كرم بن يدر ، أرشيف -تاريخ -نصوص أسست للحدث في تونس (1846- 1879) مرجع سابق ، ص12.
- 41- المهدي جراد ، كراسات الأرشيف -معاهدات واتفاقيات دبلوماسية بين البلاد التونسية والقوى الغربية خلال القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص11-12.
- 42- الأرشيف الوطني التونسي ، تطور هيكل الإدارة المركزية التونسية (1860-1956م) المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ، 2015م ، ص15.
- 43- حماوي بوفجلة ، محمد عبلاوي ، تأثير الحماية الفرنسية على التعليم في (1881-1956م) مرجع سابق ، ص14.
- 44- الهادي التيمومي ، تونس والتحديث (1831-1877) أول دستور في العالم الإسلامي ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، 2010 ، ص119..
- 45- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، ص97.
- 46 - نرجس دبش ، الإشهاد العدلي بتونس شهادة على العصر ، 1875-1876م ، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة ، تونس ، 2010 ، ص89.
- 47- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، ص98
- 48- الصحراوي قمعون ، حركة الإصلاح والتحديث في تونس ، مرجع سابق ، ص19
- 49- أسامة بن عابد ، علاقات الباب العالي بإيالات شمال إفريقيا تونس وطرابلس الغرب أنموذجا ، رسالة ماجستير ، جامعة مصطفى اسطمبولي ، الجزائر ، السنة الدراسية 2020/2021م ، ص74.

- 50 - علي المحجوبي ، ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، مرجع سابق ، ص18.
- 51- عبد الهادي التيمومي وآخرين ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، ط1 ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة ، تونس ، 1999 ، ص97
- 52- علي المحجوبي ، ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، مرجع سابق ، ص18.
- 53- سيار الجميل ، تكوين العرب الحديث ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، فلسطين ، 1997 ، ص 210.
- 54 مؤلف مجهول ، تونس الخضراء ، مرجع سابق ، ص65-66.
- 55 - عبدالكريم عزيز ، نضال شعب أبي تونس 1881-1956م، مرجع سابق ، ص19.
- 56 - سعاد محمد الجفال ، العلاقات الليبية -التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911) منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2006م ، ص104.
- 57- حماوي بوفلجة ، محمد عبلاوي ، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس (1881-1956م) مرجع سابق ص19-20.
- 58- الشريف البشير ، صفحات من تاريخ تونس الحديث والمعاصر ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، 2019 ، ص 129-130.
- 59 - محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، ص97.
- 60- إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، رياض ، 2000م مرجع سابق ، ص241.
- 61 - سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، 1993 ، ص19.
- 62- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، مرجع سابق ، مرجع سابق ، ص98
- 63- الحبيب تامر ، هذه تونس ، مكتبة المغرب العربي ، دت ، ص25.
- 64- حماوي بوفلجة ، محمد عبلاوي ، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس (1881-1956) مرجع سابق ، ص21.
- 65- سعاد محمد الجفال ، العلاقات الليبية -التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911) مرجع سابق ، ص104.
- 66- يونس بن محمد الانكشاري ، الدولة الحسينية من 1705 إلى 1855م ، مرجع سابق ، ص 72.
- 67- سعاد محمد الجفال ، العلاقات الليبية -التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) مرجع سابق ، ص104
- 68- سعاد محمد الجفال ، العلاقات الليبية -التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) مرجع سابق ، ص105.
- 69- الهادي التيمومي ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص627.
- 70- سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية ، مرجع سابق ، ص17.